

الخائن السيسي يصدر قانوناً يسمح بحلّ البرلمان المزعوم بعد انعقاده



الأربعاء 29 يوليو 2015 12:07 م

أصدر قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي، امس الثلاثاء قانوناً جديداً يسمح بصور أحكام بحل مجلس النواب المقبل، بعد إجراء الانتخابات، وإلغاء القانون الحالي الذي يلزم المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الطعون الخاصة بقوانين الانتخابات قبل إجرائها، لضمان استقرار كيان المجلس النيابي

وقالت مصادر قضائية في المحكمة الدستورية العليا، إن "رئيس المحكمة و عدلي منصور رفض مشروع القانون الآخر، والذي كانت الحكومة قد أعدته لتحسين مجلس النواب وعدم حله حتى في حالة صدور أحكام من المحكمة الدستورية ببطالان قانون انتخابه أو قانون تقسيم الدوائر".

وأضافت المصادر أن "منصور أخبر رئيس الحكومة الانقلابي إبراهيم محلب بأن المحكمة الدستورية ترفض أن تفرض عليها وصاية بشأن منع تطبيق أحكامها، وأن قانونها يسمح لها بتحديد مواعيد نفاذ هذه الأحكام".

وكانت أحزاب وقوى سياسية منخرطة في نظام الانقلاب قد أعلنت رفضها القانون الذي صدر امس لأنه يعرّض مجلس النواب المقبل للحل، لكن المحكمة الدستورية أصرت عليه بذريعة أن تحديد مواعيد قصيرة لنظر الطعون على قوانين الانتخابات من شأنه إرهاب قضاة المحكمة والمتقاضين

ويواجه مجلس النواب المصري المقبل، العديد من الطعون، لوجود ثغرات قانونية عدة، من الممكن أن تُستغلّ للطعن بعدم دستوريته

واتهم عدد من القانونيين النظام، بأنه "يقف خلف تلك الثغرات، بهدف تعطيل وجود برلمان يقوم بسّ مئات القوانين الجديدة، حتى تكون السلطة التشريعية والتنفيذية في يد رئيس الانقلاب لفترة أطول".

وأكدوا في تصريحات، أن "الدعوة للترشيح ودعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم من قبل الدولة، والطعن عليه بحلّه بعد مرور أيام من وجوده، يُكبّد الدولة مبالغ طائلة، بسبب ما تمّ الإنفاق عليه من خزانة الدولة، التي تعاني مزيداً من العجز في تلبية مطالب الشعب".

واكد مراقبوا ان تعديل القانون يأتي في ظل صراع الاجنحه الدائر بين السيسي و ساويرس للسيطرة على البرلمان وقلق السيسي من سيطرت ساويرس فقاما بسن القانون لحل البرلمان الانقلابي في حال عدم مطابقته لهواه